

الحدود

* الحدود : جمع حد وهو في الشرع عقوبة مقررة لأجل حق الله تعالى ، أى أنها مقررة لصالح الجماعة وحماية النظام العام ، لأن هذا هو الغاية من دين الله . وإذا كانت حقاً لله تعالى فهي لا تقبل الإسقاط ، لامن الفرد ولا من الجماعة .

وقد قرر الكتاب والسنة عقوبات محددة للجرائم معينة تسمى جرائم الحدود .. وهذه الجرائم هي : الزنا - القذف - السرقة - السكر - المحاربة - الردة - البغى .^(٢٢٨)

- وإذا كان لكل جريمة من هذه الجرائم عقوبة مقدرة ، وشروط خاصة في ثبوتها .. فإن هناك أموراً عامة تشترك فيها هذه الجرائم :

(١) هل يجوز العفو في الحدود إذا رفعت للحاكم ؟

* روى عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : لا عفو في الحدود عن شيء منها بعد أن تبلغ الإمام ، فإن إقامتها من السنة^(٢٢٩)

- ذلك أن الحد حق لله تعالى ، فلا أثر فيه للعفو بعد أن يبلغ الإمام ، سواء عفى المجنى عليه أو الإمام ، فلا يقبل عفو المكرهة على الزنا عن الزاني ، ولا عفو المسروق منه عن السارق ..

(٢) الستر في الحد :

- ولذلك كان عمر رضي الله عنه يحب الستر في الحد حتى لا يتفشى بين الناس ، ولا يصل أمره للحاكم ، فقد يؤدي ذلك إلى التوبة والرجوع إلى الحق .

(٢٢٨) فقه السنة ج ٢ ص ٣٥٥ .

(٢٢٩) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٢٨٧ ،

* روى عبد الرزاق أن شرحبيل بن السمط كان على جيش ، فقال لجيشه : إنكم نزلتم أرضاً كثيرة النساء والشراب ، فمن أصاب منكم حداً فليأتنا فطهره ، فأتاه ناس ، فبلغ ذلك عمر رضى الله عنه ، فكتب إليه :

أنت - لا أم لك - الذى يأمر الناس أن يهتكوا ستر الله الذى سترهم به ؟!

* وروى الحارث عن الشعبي أن رجلاً أتى عمر رضى الله عنه فقال : إن لى ابنة كنت وأدتها فى الجاهلية ، فاستخرجناها قبل أن تموت ، فأدركت معنا الإسلام فأسلمت ، فلما أسلمت أصابها حد من حدود الله تعالى ، فأخذت الشفرة لتذبح نفسها ، فأدركناها ، وقد قطعت بعض أوداجها ، فداويناها حتى برئت ، ثم أقبلت بعد بتوبة حسنة ، وهى تخطب إلى قوم ، أفأخبرهم من شأنها بالذى كان ؟ فقال عمر : أتعمد إلى ماستر الله فتبديه ؟! والله لئن أخبرت بشأنها أحداً من الناس لأجعلنك نكالا لأهل الأمصار ، بل أنكحها نكاح العفيفة المسلمة (٢٣٠) .

* روى ابن أبى شيبه وأبو يوسف عن سعيد بن المسيب أن ما عزاً جاء إلى عمر فقال له إنه أصاب فاحشة ، فقال له عمر : أخبرت بذلك أحداً قبلى ؟ قال : لا ، قال : فاستتر بستر الله وتب إلى الله ، فإن الناس يُعَيَّرُونَ ولا يغيرون ، والله يغيّر ولا يعير ، فتب إلى الله ولا تخبر به أحداً .

(٣) هل يقام الحد على المريض ؟

* حكى ابن حزم فى المحلى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أتى برجل يشرب الخمر وهو مريض ، فقال : أقيموا عليه الحد ، فإنى أخاف أن يموت .

(٢٣٠) حياة الصحابة ج ٢ ص ٤٠٧ نقلاً عن كنز العمال .

* وروى البيهقي وعبد الرزاق أن قدامة بن مظعون أخطأ التأويل في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾^(٢٣١) ، فشرب الخمر وهو مريض ، فأقبل عمر على الناس فقال : ماترون في جلد قدامة ؟ قالوا . لانرى أن تجلدوه مادام مريضاً . فسكت على ذلك أياماً ثم أصبح وقد عزم على جلده ، فقال : ماترون في جلد قدامة ؟ فقالوا : لانرى أن تجلده مادام وجعاً ..

فقال عمر : لأن يلقى الله تحت السياط أحب إلى من أن ألقاه وهو في عنقي ، اثتوني بسوط تام ، فأمر به فجلد^(٢٣٢)

* * *

(٤) ما الحد إلا على من علمه :

* روى الشافعي في مسنده والبيهقي في السنن عن يحيى بن حاطب قال : توفي حاطب فأعتق من صلى من رقيقه وصام ، وكان له أمة نوبية قد صلت وصامت ، وهي أعجمية لم تفقه ، فلم ترعه إلا بجبلها ، وكانت ثيباً ، فذهب إلى عمر فحدثه ، فقال عمر : لأنت الرجل لا يأتي بخير ، فأفرغه ذلك ، فأرسل إليها عمر ، فقال : أحبلت ؟ قالت : نعم .. من مرعوش بدرهمين ، فإذا هي تستهل بذلك لا تكتمه ، قال : وصادف ذلك علياً وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ، فقال عمر : أشيروا عليّ ، قال : وكان عثمان جالساً فاضطجع ، فقال على وعبد الرحمن بن عوف : قد وقع عليها الحد .. فقال : أشر على يا عثمان ، فقال : قد أشار عليك أخواك ، فقال : أشر على أنت ، فقال : أراها تستهل به كأنها لاتعلمه ، وليس الحد إلا على من علمه ..

(٢٣١) المائدة آية ٩٣ .

(٢٣٢) حياة الصحابة ج ٢ ص ٣٤٤ .

فقال : صدقت ، والذي نفسى بيده ما لحد إلا على علمه ..
فجلدها عمر مائة وغربها عاماً .

* وحكى ابن القيم فى كتابه (الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية) :
أن امرأة رفعت إلى عمر رضى الله عنه قد زنت ، فسأها عن ذلك ،
فقالت : نعم يا أمير المؤمنين ، وأعادت ذلك وأيدته ، فقال على ،
إنها لتستهل به استهلال من لا يعلم أنه حرام ، فدرأ عنها الحد^(٢٣٣) .
* وروى عبد الرزاق أن أبا عبيدة بن الجراح كتب إلى عمر رضى الله
عنه أن رجلاً اعترف بالزنا ، فكتب إليه : أن يسأله : هل كان
يعلم أنه حرام ؟ فإن قال : نعم ، فأقم عليه الحد ، وإن قال : لا ،
فأعلمه أنه حرام ، فإن عاد فأحدده .

* * *

(٥) من أقرّ بحد ثم رجع عن إقراره :

- يجوز للمقر بحد أن يرجع عن إقراره ما لم ينفذ الحد ، ذلك لأن الحد
حق لله تعالى ، وحقوق الله تنفع فيها التوبة .. بل يجوز للقاضى أن
يوحى للمقر بالرجوع عن إقراره :

* روى عبد الرزاق وابن أبى شيبه أن عمر رضى الله عنه أتى بسارق
قد اعترف ، فقال عمر : إني لأرى يد الرجل بيد سارق ، فقال :
والله ما أنا بسارق .. فأرسله عمر ولم يقطعه .

* وروى عبد الرزاق أيضاً أن عمر أتى بسارق فسأله : أسرقت ؟
قل : لا ، فقال : لا ، فتركه ولم يقطعه .

* وروى ابن أبى شيبه فى مصنفه وأبو يوسف فى الخراج أن امرأة
أقرت بالزنا عند عمر أربع مرات ، فقال لها : إن رجعت لم نقم
عليك الحد ، فقالت : لا يجتمع على أمران : أن أتى الفاحشة ، وأفر
من الحد .. فأقامه عليها ..

* * *

(٦) الإكراه مسقط للحد :

* روى مالك في الموطأ أن عمر رضى الله عنه جاء بعبد كان يقوم على رقيق الخمس ، فاستكره جارية من ذلك الخمس فوقع بها ، فجلده عمر ونفاه ، ولم يجلد الجارية لأنه استكرهها .

* * *

(٧) هل يقام الحد في أرض العدو ؟

روى عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي أن عمر رضى الله عنه كتب : لا يجلدن أمير جيش ولا سرية رجلاً من المسلمين حتى يطلع الدرب قافلاً ، فإنى أخشى أن تحمله الحمية أن يلحق بالمشركين ..
- أما إذا كان الحد يؤدي إلى القتل فقد أجازاه عمر في أرض العدو :
روى البيهقي في السنن أن خالد بن الوليد بعث في جيش ، فبعث ضرار بن الأزور في سرية في خيل ، فأغاروا على حى من بنى أسد ، فأصابوا امرأة عروساً جميلة ، فأعجبت ضراراً ، فسأها أصحابه ، فأعطوه إياها ، فوقع عليها ، فلما قفل ندم ، وسقط بيده ، فلما رفع إلى خالد أخبره بالذى فعل ، فقال خالد : فإنى قد أجزتها لك وطيتها لك ، قال : لا ، حتى تكتب بذلك إلى عمر ، فكتب عمر : أن ارضخه بالحجارة .. فجاء كتاب عمر وقد توفى ضرار ، فقال : ما كان الله ليخزى ضراراً ..

(٨) هل يقام الحد في المسجد وفي حرم مكة ؟

روى البخارى وعبد الرزاق أنه أتى برجل في حد إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو بالمسجد فقال : أخرجاه من المسجد ثم اضرباه وكان رضى الله عنه يكره إقامة الحدود في حرم مكة :
- روى عبد الرزاق عن عمر قال : لو وجدت في الحرم قاتل الخطاب مامسته حتى يخرج منه .